منظمة
العمل
الدولية

"نحو أردن خالٍ من عمل الأطفال"

مجموعة من الممارسات الجيدة الناشئة

نحو أردن خالٍ
من عمل الأطفال
مجموعة من
الممارسات
الجيدة الناشئة

المبادئ والحقوق الأساسية في العمل
منظمة العمل الدولية

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية 2016
الطبعة الأولى 2016

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف. على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب المطبوعات في منظمة العمل الدولية (الحقوق والأذونات/التراخيص)، مكتب العمل الدولي، CH-1211 Geneva 22، سويسرا، عبر البريد الكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ ان تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على اسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

نحو أردن خال من عمل الأطفال – مجموعة من الممارسات الجيدة الناشئة / منظمة العمل الدولية، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل – جنيف: منظمة العمل الدولية، *2016*

ISBN 9789226311138 (print); 9789226311145 (web pdf)

مكتب العمل الدولي؛ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

عمل الأطفال / الممارسات الجيدة / زيادة الوعي / دراسة حالة / الأردن

13 . 01 . 2

متوفر أيضاً باللغة الانكليزية:

Moving towards a child labour free Jordan – A collection of emerging good practices;
(ISBN: 9789221313342 (Print); 9789221313359 (Web PDF)

شكر وتقدير

تم تطوير هذه المطبوعة من قبل السيد بيتر كليفز بمساعدة السيدة إيلينا حناوي من قبل منظمة العمل الدولية وبتنسيق من السيد إنصاف نظام من منظمة العمل الدولية في الأردن وتحت اشراف السيدة سنيزي بيدالي من مكتب منظمة العمل الدولية في جنيف.

تم تمويل هذه المطبوعة من المشروع من وزارة العمل للولايات المتحدة Project JOR/10/50/USA

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

والإشارة إلى أسماء الشركات و المنتجات و العمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي . كما ان إغفالذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على المطبوعات والمنتجات الرقمية الصادرة عن مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى وأماكن توزيع المنتجات الرقمية أو مباشرة من خلال الاتصال بالعنوان التالي: ilo@turpin-distribution.com . لمزيد من المعلومات، يجب زيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns او الاتصال ilopubs@ilo.org أو من خلال www.ilo.org/arabstates

قم بزيارة موقعنا على الموقع www.ilo.org/childlabour

صورة الغلاف: محفوظة © منظمة العمل الدولية 2016

تصميم: سوليه

طبع في الأردن

قائمة المحتويات

ألف. المقدمة والمنهجية	4
باء. الممارسات الجيدة لمكافحة عمل الأطفال (حالات الأردن)	6
الممارسة الجيدة رقم 1 -	
طرح الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال على مستوى المحافظة	6
الممارسة الجيدة رقم 2	
شمل عمل الأطفال في المسوحات الوطنية للقوى العاملة	9
الممارسة الجيدة رقم 3-	
إنشاء أدوات فعالة لعمليات التفتيش على عمل الأطفال	11
الممارسة الجيدة رقم 4-	
الإستجابة الى الأزمات الناشئة والأوضاع الهشة	13
الممارسة الجيدة رقم 5-	
إنشاء برنامج لإدخال البيانات متعدد القطاعات	15
الممارسة الجيدة رقم 6-	
ربط عمل الأطفال بعمل الشباب	18
الممارسة الجيدة رقم 7-	
توسيع نطاق الإئتلاف الرئيسي	21
الممارسة الجيدة رقم 8-	
حشد الأطفال لمناهضة عمل الأطفال	23
الممارسة الجيدة رقم 9-	
وضع خطة عمل للتصدي لعمل الأطفال في البتراء	25

ألف. المقدمة والمنهجية

الممارسات الجيدة التي تم وضعها في مشروع واحد لمحاربة عمل الأطفال يمكن أن تُثْرِي تصميم وتنفيذ مبادرات مشابهة في سياقات أخرى. ويهدف هذا العرض الذي يتضمن تسع ممارسات جيدة من المشاريع المتعلقة بمنظمة العمل الدولية الى توثيق الممارسات التي نجحت في تهيئة الظروف للتخفيف من أو القضاء على عمل الأطفال في الحالة الأردنية. وتمتد الأمثلة لتشمل طرح استراتيجية وطنية لمحاربة عمل الأطفال وتوثيق انتشار عمل الأطفال، وتيسير التواصل بين الوزارات وتصميم النهج المبدعة للتعامل مع الأوضاع الفريدة. وعناوين الحالات التسعة مذكورة في قائمة محتويات التقرير. ويجوز نقل خصائص كل ممارسة جيدة الى أوضاع وطنية وإقليمية أخرى.

وعلى مدى أسبوعين في تشرين الثاني وكانون الأول 2015، قام الدكتور بيتر كليفز، وهو استشاري عينته منظمة العمل الدولية، بإجراء مقابلات مع 30 شخص يلعبون أدوارا رسمية في الحكومة والمنظمات الدولية والقطاعات الإجتماعية والخاصة، بالإضافة الى 15 طفل كانوا إما من العاملين الحاليين أو السابقين. وسعت هذه المقابلات الى تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة التي اتصفت بأنها ذات صلة بالموضوع وفعالة وأخلاقية ومبتكرة ومستدامة وكفؤة وجديرة بالتكرار. ووفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية، الممارسات الجيدة التي تم وصفها في هذا التقرير هي:

> "... موضوع تمت تجربته فعليا وتبين أنه ناجح، أي يختلف عما يمكن أن يكون فكرة جيدة محتملة، ولكن لم يتم إختبارها في واقع الحال. الا أنه من الممكن أن يمثل ذلك عملا جاريا، يمثل نتائج أولية أو وسيطة. وفي حين أنه ينبغي وجود بعض الأدلة على أن الممارسة فعالة فعليا، فإن تقديم "الدليل" القاطع ليس أمرا أساسيا في الأحوال العادية. وينبغي أن يكون المعيار الغالب هو الفائدة المحتملة للممارسة الجيدة للآخرين المتمثلة في تحفيز أفكار جيدة أو توفير التوجيه بشأن كيف يمكن أن يكون المرء أكثر كفاءة في جوانب معينة مرتبطة بعمل الأطفال."[1]

يمكن أن تمثل الممارسات الجيدة من وجهة نظر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (ILO-IPEC) التابع لمنظمة العمل الدولية نشاط برنامج نشاط على أي مستوى، بدءا من مبادرات واسعة النطاق على مستوى السياسات الى تدخلات على مستوى القاعدة الشعبية في الميدان.وليس بحاجة لتمثيل مشروع أو برنامج عام. ومن الجوانب الأساسية أن الممارسات الجيدة هي أمر تم بالفعل تجربته وثبت نجاحه، مقارنة بما يمكن أن يكون فكرة جيدة ولكن لم يتم تجربتها بالفعل في الواقع العملي. وقد يمثل أيضا عملا قيد التنفيذ.

تم استخدام مجموعة المعايير التالية لتحديد وتوثيق الممارسات الجيدة المشمولة في هذه الوثيقة:

- مبتكرة أو مبدعة
- موثقة على أنها فعالة و/أو لها تأثير
- قابلة للتكرار
- مستدامة
- مرتبطة بإجراء مباشر أو غير مباشر لمحاربة عمالة الأطفال
- مستجيبة وأخلاقية
- فعالة لاستخدام الموارد (البشرية أو المالية أو المادية) في تنفيذها.

ومن المهم أبراز النقطة الأخيرة، وهي أنه في الحالة الأردنية، لاحظ كل الذين تمت مقابلتهم بأنه في حين تم تحقيق تقدم، الا أنه لايزال ينبغي بذل الكثير من الجهد من أجل التنفيذ الكامل لكل من الممارسات الجيدة المذكورة. وقد تسبب تدفق ما يزيد عن مليون لاجئ سوري (بالإضافة الى سكان الأردن لعام 2008 الذين يبلغ عددهم 6 مليون نسمة) بإرهاق المؤسسات العامة بشكل كبير، وبتعطيل سوق العمل، ونتج عنه زيادة بدلا من انخفاض في عدد الأطفال العاملين.

[1] البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC)، برنامج بإطار زمني محدد، دليل خطط العمل (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2013)، ص.1

الخلفية

إن الهدف الذي وضعته خطة العمل العالمية لمنظمة العمل الدولية والمتمثل في القضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2016، هو هدف تنموي طموح – بل حيوي – لحماية الأطفال في العالم أجمع، وهو مرتبط بشكل وثيق بالأهداف الإنمائية للألفية. ويعكس تصميم المجتمع الدولي للتصدي لهذه الظاهرة المدمرة التي تؤثرعلى ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وتستفيد بعض البلدان من وجود بيئة مواتية فعالة للتعامل مع عمل الأطفال، يعززها ما يمكن أن يعتبر أعداد "يمكن التعامل معها" للأطفال العاملين، ولديها بالتالي إمكانية التطور كقدوة يحتذى بها للآخرين، مع تحديد وتوثيق عناصر رئيسية لاستراتيجية وطنية يمكنها تقليل وفي نهاية المطاف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وأحد هذه البلدان هي الأردن، حيث تشير أحدث التقديرات الى رقم أقل من 30.000 طفل عامل بقليل[2] أو الى 1.6 بالمائة من إجمالي الأطفال بين 5 الى 17 سنة من العمر. وكان معظم هؤلاء الأطفال يتجاوز عمرهم 15 سنة، ومنخرطين في أعمال خطرة.

الا أنه مثله مثل العديد من الدول الأخرى، تأثر الأردن بشدة بالأزمة الإقتصادية العالمية، كما أن افتقاره للموارد الطبيعية والنقص الكبير في المياه أعاق الإنتعاش الإقتصادي. وواجه الأردن كذلك معدلات بطالة عالية وصلت الى 12 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014[3]، لاسيما بين الشباب من عمر 15 الى 24 سنة، حيث أن حوالي 48 بالمائة منهم عاطلون عن العمل. علاوة على ذلك، بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل حوالي 13 بالمائة في 2013 مقارنة بما يزيد عن 60 بالمائة للرجال. وقد تأثرت تكلفة المعيشة كذلك بشدة برفع الدعم عن النفط والطاقة، وتقليل الدعم على الخبز الذي يشكل عنصرا أساسيا في النظام الغذائي في الأردن، لاسيما للأسر الفقيرة. وبالنظر الى ما تقدم وربطه بالأدلة السردية للأعداد المتزايدة من المتسربين من المدارس، فإنه من المرجح جدا ألا تكون تقديرات عمل الأطفال لعام 2007 تقديرات دقيقة وأن تكون الأعداد قد ارتفعت فعلا.

على الرغم من التحديات القائمة، تستمر الجهود لمحاربة عمل الأطفال، تعززها بيئة قوية نسبيا ومواتية قائمة على أطر مؤسسية وتشريعية وشاملة. وفي سياق دعم تنفيذ السياسة والتشريع وتعزيز القدرة المؤسسية، قام البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (ILO-IPEC) التابع لمنظمة العمل الدولية بإطلاق مشروع جديد، " نحو أردن خالٍ من عمل الأطفال" في تشرين أول 2011، بدعم من وزارة العمل الأمريكية (USDOL). وكان قائما على القضاء على عمل الأطفال في الأردن خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن – كان من المفروض أن ينتهي المشروع بنهاية 2014 – وعلى المساهمة في إمكانية أن يكون الأردن من بين البلدان التي قامت بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2016.

الا أن الوضع تغير الى حد كبير في 2012 حيث تفاقمت الأزمة السورية وبدأ عدد كبير من اللاجئين بالدخول الى الأردن. وفي حين أن الحكومة الأردنية رحبت بهؤلاء اللاجئين، فقد تم فرض قيود كبيرة على قدرتهم على دخول سوق العمل، مما نتج عنها بطالة واسعة النطاق فيما بينهم. وكان اللاجؤون يعتمدون كثيرا على المساعدات الإنسانية التي لم تكن دائما منتظمة ولا كافية. وفي هذا السياق، ارتفعت نسبة عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين ارتفاعا حادا وسرعان ما تطورت الى أحد أكبر تحديات حماية الطفل في الأردن.

واستجابة لهذا الوضع، تم تمديد مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية والممول من وزارة العمل الأمريكية حتى 31 آذار 2016، ثم حتى 31 آب 2016 مع أنشطة إضافية تشمل إجراء مسح وطني لعمل الأطفال، ومبادرة ريادية تربط عمل الأطفال ببطالة الشباب، في حين استمر تركيزه القوي على مستوى السياسات، ودعمه للتنمية والإصلاح والتنفيذ وبناء القدرات. وفي هذا السياق، نتائج التعلم الخاصة به مهمة بشكل استراتيجي لمشاريع أخرى ذات هيكلية مماثلة في العالم، من حيث أنها ستخدم التصميم والتطوير المستقبلي للمشاريع مع المساهمة في القاعدة المعرفية للقضاء على عمل الأطفال في المجال الأوسع لحماية الطفل. والعنصر الرئيسي لإطار المعرفة ولتطوير إدارة المعرفة الأوسع للمشروع الدولي للقضاء على عمل الأطفال هو توثيق الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة لمشاريعه. وهذا يوفر مورد معلومات هام سيعود في نهاية المطاف بالنفع على جمهور أوسع، بما في ذلك أصحاب المصلحة والخبراء الوطنيين والدوليين في مجال القضاء على عمل الأطفال وحماية الطفل والمجالات ذات الصلة، كالتخفيف من الفقر، والحماية الإجتماعية، وتفتيش العمل، وتطوير التعليم وحقوق الطفل.

[2] الأطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمل الأطفال لعام 2007، منظمة العمل الدولية، دائرة الإحصاءات ووزارة العمل، آذار 2009

[3] دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: www.dos.gov.jo

باء – الممارسات الجيدة لمكافحة عمل الأطفال (حالات الأردن)

الممارسة الجيدة رقم 1 – طرح الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال على مستوى المحافظة

مسؤولون من وزارات العمل والتنمية الإجتماعية والتعليم يخططون ويعملون سوية لمحاربة عمل الأطفال

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

يضع الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال السياسة الوطنية لعمل الأطفال وخطة العمل. ولولا الجهود الخاصة التي بذلت من أجل تمديد نطاق الإطار الوطني للمحافظات، وبالتالي المجتمعات التي وجدت فيها عمل أطفال، لبقي هذا الإطار وثيقة سياسات على الورق. ونتيجة لهذه الجهود، فقد ترجم الأردن هذه السياسة الى عمل متضافر، والوزارات المسؤولة تعمل بطريقة متناغمة للتصدي لعمل الأطفال.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

يتطلب طرح إطار وطني استثمارا كبيرا في الوقت والجهد مقابل دعم مالي. وبعد الإستثمار الأولي، يتم استدامة تنفيذ الإطار من خلال وضعه القانوني الرسمي والترتيبات المؤسسية لتمويل أنشطته.

الخلفية

صادق الأردن على أربع اتفاقيات متعلقة بعمل الأطفال. ووقع في عام 1970 على الإتفاقية العربية رقم واحد (التي تحدد الحد الأدنى من العمر لدخول سوق العمل)؛ وفي 1991، على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي عام 1997 على الاتفاقيه 183 (في الحد الادني لسن دخول سوق العمل).وفي عام 2000 على الاتفاقية 182 (أسوأ أشكال عمل الأطفال)

وفي 1999، قامت وزارة العمل بإنشاء بصورة رسمية وحدة لعمل الأطفال. وقامت دائرة الإحصاءات العامة بإجراء مسح خاص بعمل الأطفال في 2007. وفي 2011، قام الأردن بتعديل قائمة الأعمال الخطرة والمضرة بصحة وسلامة وسلوك الأطفال العاملين . كما قام الأردن بإدراج قوانين عمل الأطفال في التشريعات والسياسات والإستراتيجيات ذات الصلة. وتحظر المادة 73 من قانون العمل الأردني عمل الأطفال الذين هم دون سن 16 سنة الذي يمثل أيضا الحد الأعلى للعمر بالنسبة للتعليم الإلزامي. وعلاوة على ذلك، استفادت الأردن من سلسلة من مشاريع خاصة بعمل الأطفال، بدعم من وزارة العمل الأمريكية التي ساهمت بشكل كبير في دعم القدرات الوطنية.

بدأ المجلس الوطني لشؤون الأسرة في 2010 بأخذ إجراءات لإنشاء الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، الذي توج في 2011 بوثيقة صادق عليها رئيس الوزراء. وقام الإطار بالجمع بين ثلاثة وزراء مهمين: العمل والتنمية الإجتماعية والتعليم من أجل التصدي لعمل الأطفال بطريقة متناغمة. الا أنه باستثناء بعض ورش العمل التوجيهية المبدئية، بقي الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في حالة سبات حتى قررت منظمة العمل الدولية دعم تنفيذه، من خلال تمديد نطاقه ليشمل خمس محافظات على أساس تجريبي.

الخطوات والإنجازات الرئيسية

إقرارا بأنه لم يتم التصدي لتحديات عمل الأطفال، قرر المجلس الوطني لشؤون الأسرة في 2009 بأنه من الأساسي أن يتم جمع الأنشطة والإتفاقيات المتعددة تحت إطار وطني. وبالنتيجة، وإثر الجهود الجماعية التي ضمت العديد من أصحاب المصلحة، بما فيهم الصندوق الهاشمي الأردني للتنمية البشرية (JOHUD)، وكويستسكوب، وسي. إتش. إف إنترناشيونال[4] ، ومشروع محاربة عمل الأطفال الإستغلالي من خلال التعليم (CECLE). تمت صياغة الإطار الوطني لعمل الأطفال والمصادقة عليه في نهاية المطاف من قبل رئيس الوزراء في آب 2011. ويمنح الإطار الوطني أدوارا لوزراء العمل والتعليم والتنمية الإجتماعية، ويدعو لإجراءات محددة لتحقيق أهدافه. ونشأ عن المصادقة الرسمية لرئيس الوزراء تفويض لكافة الوزراء – العمل والتعليم والتنمية الإجتماعية بصورة خاصة - للتعاون في تنفيذه.

مسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية، يناقشون تنفيذ الإطار الوطني

اعتبارا من المصادقة عليه وحتى آذار 2013، تم عقد عدد من الجلسات التوجيهية لنشر الوعي بشأن الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومع ذلك، بقي الإطار في سبات لحد كبير نتيجة نقص الموارد والمعرفة التقنية اللازمة للشروع في تنفيذه ضمن الوزارات الثلاثة الرئيسية.

وإدراكا لإمكانية أن يصبح الإطار الوطني أداة فعالة وبرنامجا لمحاربة عمل الأطفال في الأردن، من خلال مشروع تموله وزارة العمل الأمريكية، قامت منظمة العمل الدولية بدعم الأردن في مبادرة ريادية من أجل تنفيذ الإطار، وذلك من خلال توسيع نطاقه ليشمل خمس محافظات.

[4] سي إتش إف إنترناشيونال معروف حاليا بالمجتمعات العالمية Global Communities

تم في عمان تشكيل لجنة عمل تقنية من أجل قيادة تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، تتضمن ضباط إرتباط لعمل الأطفال لدى وزارة العمل والتنمية الإجتماعية ووزارة التعليم. وكانت اللجنة في البداية تجتمع مرتين في الأسبوع، ثم مرة في الشهر. وقامت منظمة العمل الدولية بتوظيف إستشاري بدوام كامل من أجل دعم تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال على كافة المستويات. وتلقى المسؤولون والمفتشون في وزارات العمل والتنمية الإجتماعية والتعليم تدريبا مكثفا على عمل الأطفال. كما دعمت كذلك منظمة العمل الدولية قضايا عمل الأطفال ببيانات يتم تبادلها إلكترونيا مع المؤسسات الشقيقة.

وبناء على التجربة والدروس المستفادة من المبادرة الريادية في المحافظات الخمس في 2015، تم البدء في تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في المحافظات الستة الباقية. وتبقى الوزارات الثلاثة الرئيسية ملتزمة بتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال وتقويته باعتباره منصة الإنطلاق نحو العمل لمكافحة عمل الأطفال في الأردن.

وفي حين أن التنفيذ الكامل للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال يبقى هدفا بعيد الأجل، فقد قام الإطار الوطني بجمع أصحاب المصلحة المختلفين سوية، وتم تصميم مبادرات جديدة وتم توفير دعم رئيسي لمحاربة عمل الأطفال في الأردن.

الدروس المستفادة

- وإذا ما تجاوزنا المصادقة على الإتفاقيات، فإن الإطار الوطني مهم للغاية لدعم الإجراءات في مجال مكافحة عمل الأطفال في البلاد. ولا يكتفي فقط الإطار الوطني بمنح ولاية رسمية للوزارات والمنظمات ذات الصلة للعمل على الموضوع، بل يستخدم كذلك كبرنامج مشترك لتنسيق الجهود وتقسيم الأدوار والمسؤوليات.

- ولا يمكن أن يكون الإطار الوطني فعالا الا إذا تم تنفيذه على أرض الواقع. وينبغي ترجمة أطر السياسات الى إجراءات والبدء في العملية. وعلى الحكومة والمجتمع الدولي إجراء إستثمارات، على الأخص خلال المراحل الأولى. وبناء القدرات وتطوير بنية تحتية هو مكون هام لذلك الإستثمار.

- ووجود مجموعة عمل تقنية ودعم من إستشاري من منظمة العمل الدولية كان ضروريا من أجل طرح وتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال على أرض الواقع.

- وكان سيكون طرح الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال أكثر فعالية لو رافقته خطة عمل سنوية من أجل تحديد أهداف معينة لكافة الأطراف الفاعلة مجتمعة، وكذلك لكل طرف فاعل بصورة منفردة، مع معالم ومؤشرات واضحة.

الممارسة الجيدة رقم 2 - شمل عمل الأطفال في مسوحات القوى العاملة الوطنية

لماذا هذه ممارسة جيدة؟

من الضروري توفير معلومات منتظمة وموثوقة حول عمل الأطفال من أجل أن تصبح عملية القضاء على عمل الأطفال أولوية وطنية وتثري السياسات الخاصة بمحاربتها. ويتم عادة الحصول على هذه المعلومات من خلال المسوحات الوطنية حول عمل الأطفال التي تتم بشكل منتظم. وشمل أسئلة خاصة بعمل الأطفال في المسوحات الوطنية التي تجرى بدرجة تواتر أعلى، يمكن أن يدل في هذه الأثناء على انتشار واتجاهات هذه الظاهرة.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

إن المسوحات واسعة النطاق التي تركز فقط على عمل الأطفال مكلفة، وتكلف مئات الآلاف من الدولارات. ومعظم البلدان متوسطة الدخل لايمكنها حذف بصورة مستمرة تحمل هذا المستوى من الإنفاق وحدها، وتتطلب دعما خارجيا لايمكن التنبؤ بتوفره. وإدراج الأسئلة المتعلقة بعمل الأطفال في مسح العمل الدوري للحكومة يعني أنه من الممكن جمع تلك البيانات على أساس منتظم، وتكون التكلفة الإضافية الوحيدة المترتبة هي للبيانات الخاصة بعمل الأطفال.

خلفية عامة

بدأت منظمة العمل الدولية ودائرة الاحصاءات العامة في مناقشة أهمية شمول عمل الأطفال في مسوحات القوى العاملة الدورية للأردن في 2005. وفي 2007، تم إجراء مسح كبير عن عمل الأطفال، حيث بلغت تكلفة المسح 450.000 دولار أمريكي وغطى 15.000 أسرة لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة. وشمل المسح أسئلة عن الجنسية ، وأسئلة إقتصادية واجتماعية مرتبطة بعمل الأطفال. وبالإضافة الى الدعم المالي المقدم لإجراء المسح، قامت منظمة العمل الدولية بتقديم الدعم الفني في مجال تصميم المنهجية و الاستمارة، وتحليل النتائج. واظهر المسح ان 33.000 طفل في الأردن كانوا منخرطين في عمل الأطفال (حوالي 2.5% من الأطفال بعمر المدرسة الإبتدائية). وساهمت النتائج في جعل الأردن يتبنى الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (NFCL)، كخطة وطنية متعددة القطاعات. وتلقى الإطار دعما إضافيا من منظمة العمل الدولية للتخفيف والتقليل من عمل الأطفال والقضاء عليه في نهاية المطاف.

وقام الباحثون الأكاديميون والحكوميون بالحصول على البيانات الخام من اجل اجراء ابحاث تتعلق حذف بالأسرة والطفل ومكان العمل. ومنذ عام 2007، كان الرقم التقديري لعمل الأطفال في الأردن وهو 33.000 هو الأكثر تكرارا. ويذكر هذا الرقم مع الشرط الوارد بأنه بعد الأزمة الإقتصادية العالمية التي بدأت في 2008 وتدفق اللاجئين نتيجة الصراع السوري، تغير الوضع الى حد كبير. فعدد الأطفال العاملين لم يعد 33.000 فقط.

وقامت دائرة الإحصاءات العامة في المسح الربعي لشهر شباط 2014 بتضمين استبيان من صفحة واحدة.

الخطوات الرئيسية والإنجازات

بعد مناقشات أولية مع دائرة الإحصاءات العامة، تم التوصل الى إتفاق بشأن إدراج النموذج/الإستبيان الخاص بعمل الأطفال في مسح العمالة والبطالة للربع الاول من عام 2014. وقامت منظمة العمل الدولية باختيار معهد الدراسات الدولية التطبيقية في النرويج، لتقديم الدعم الفني لدائرة الإحصاءات العامة، وتم إجراء المسح، وتم فصل جداول البيانات المتعلقة بعمل الاطفال إلكترونيا لأغراض التحليل. وقام المعهد النرويجي للأبحاث (FAFO) بتحليل المعلومات وأعد تقريرا حول عمل الأطفال بالتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة. ومن الجدير بالذكر أن مسح العمالة والبطالة يغطي الأشخاص من عمر 15 سنة وأكثر، وبالتالي، فإن جزء صغير، مع أنه مهم، من الأطفال غطاهم المسح ، في حين أن المسح الوطني لعمل الأطفال يغطي الأطفال بعمر 5 الى 18 سنة، مما يوفر بيانات أكثر شمولا عن المشكلة.

قي عام 2015، كانت الأولوية الأولى لدائرة الإحصاءات العامة هي حذف أن وجود 1.5 مليون لاجئ (في بلاد كان عدد سكانه 6 ملايين في 2008) قد أثر على سوق العمل.
ما المقصود بالمسح هل هو التعداد العام للسكان ؟؟ لعام 2016 بقياس حجم القوى العاملة؛ والعمل حسب القطاع، والموقع والإقتصاد المنظم وغير المنظم؛ والتعليم ومهارات العمال ومستويات الأجور والرواتب؛ ومعدلات العمالة والبطالة – فضلا عن جنسية العاملين.
الا أن دائرة الإحصاءات العامة أجلت قرارها بشأن إضافة عمل الأطفال الى المسوحات الربعية لعمل الأطفال حتى يتم الانتهاء من الدراسة الرئيسية..
وبموازاة مسح دائرة الإحصاءات العامة لعام 2016، أبرمت منظمة العمل الدولية عقدا مع الجامعة الأردنية لتنفيذ مسح يركز على عمل الأطفال فقط.

في نهاية 2016، يتوقع الأردن أن يكون قد حصل على نتائج كل من المسح الشامل لسوق العمل والمسح الخاص بعمل الأطفال.

أطلق الأردن المسح الوطني لعمل الأطفال في يونيو 2015

الدروس المستخلصة

- حتى مع وجود تحدي لاجراء مسح وطني لعمل الأطفال بشكل متكرر، الا ان هناك فرصة داخل البلاد لزيادة وتحديث المعلومات بشأن عمل الأطفال من خلال إدراج الأسئلة الخاصة بعمل الأطفال في المسوحات الوطنية الأخرى. ويمثل مسح العمالة والبطالة الربعي فرصة جيدة.

- وإدراج الأسئلة الخاصة بعمل الأطفال في مسوحات وطنية أخرى يمكن أن يكون طريقة فعالة من حيث التكلفة، حيث أن التكاليف العامة تكون مغطاة في المسح الرئيسي، ولاتترتب التكاليف الإضافية الا على تحليل البيانات المنفصل.

- والتحدي المتمثل في استخدام مسوحات أخرى كوسائل لجمع البيانات هو أن نطاق وحجم المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلالها يقتصران على نطاق المسح المعني. وفي هذه الحالة، كانت البيانات مقتصرة على أطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، وتوفر بالتالي صورة محدودة عن وضع عمل الأطفال.

الممارسة الجيدة 3 – إنشاء أدوات فعالة لعمليات التفتيش على عمل الأطفال

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

يوفر الدليل لأولئك الذين يعملون في مجال التفتيش على العمال توجيهات بشأن كيفية تحديد وضع عمل الأطفال والإجراءات المحتملة المختلفة التي ينبغي اتخاذها. والأمر يعود الى مفتشي العمل الأفراد ليقرروا بشأن أفضل إجراء يمكن اتخاذه حسب الوضع المحدد. ويساعد الدليل مفتشي العمل على القيام بعملهم بطريقة فعالة، وفقا للقوانين والأنظمة، ويضمن نهجا أكثر اتساقا لمعالجة المشكلة ضمن دائرة التفتيش على العمل.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

وبعد التكاليف الأولية لتطوير الدليل، تكون التكاليف المترتبة لضمان تحديثه بصورة دورية متواضعة نسبيا. وإشراك المسؤولين وأصحاب المصلحة في تصميم الدليل يعزز الملكية المشتركة، ولو كان للدليل استخدام عملي لمفتشي العمل في أعمالهم اليومية، فإنه سيكون لديهم الحافز لاقتراح المزيد من التحسينات وضمان موائمته واستخدامه بصورة مستمرة.

الخلفية

تتضمن عمليات التفتيش على عمل الأطفال تحديات غير تلك المتعلقة بمجرد تحديد ما إذا كان الطفل القاصر يعمل. وكثيرا ما تواجه السلطات أوضاعا معقدة وحساسة لتحديد كيفية تطبيق القانون.

من أجل إدارة مثل هذه الأوضاع بصورة فعالة، يحتاج المفتشون الى تدريب جيد والى توفر الأدوات الصحيحة لهم. وحين يطبق المسؤولون الخطوات المطلوبة في القانون، من المهم أن تكون إجراءات التنفيذ ملائمة للوضع. الا أنه غالبا ما تكون الأدوات المتوفرة بشأن كيفية تطبيق القانون غير كافية. وقد تكون مبسطة أكثر مما ينبغي أو صارمة بشكل مفرط، مما يجعل المسؤول غير متأكد من كيفية التصرف. وقد لا تكون أدلة التنفيذ ذات فائدة كبيرة من حيث توجيه المسؤولين لتطبيق القانون على أوضاع محددة.

مفتش عمل يتناقش مع أحد الموظفين

يسمح القانون الأردني والمعايير الدولية للشباب بعمر 16 سنة وأكثر بالإنخراط في بعض أنشطة العمل. وتحظر التشريعات الأردنية في ذات الوقت بيئات العمل التي يكون فيها المراهقون دون سن 18 سنة معرضين للخطر. ووضعت وزارة العمل قائمة بالمهن الخطرة للإلتزام بالقانون وتوجيه مفتشي العمل.[5] وتتضمن الوثيقة ذات الست صفحات قائمة بالمهن وأماكن العمل التي هي غير مسموحة للشباب، كالنجارة، البناء والعمل الميكانيكي، والعمل الكهربائي، والصيد، وإعادة تدوير النفايات، واستخدام أدوات حادة، والعمل في أماكن مغلقة أو تحت الشمس، وفي المستشفيات وفي المخابز وفي محلات التنظيف الجاف، والعمل على السلالم أو المنحدرات، أو أي عمل قد يتعرض من يعمل فيه الى التوبيخ. وتغطي القائمة كل نوع من أوضاع العمل تقريبا في الإقتصاد الأردني. وعندما يكتشف المفتش أن بعض الأحداث يعملون في هذه البيئات، يتوقع منه أن يقوم بفرض عقوبات قانونية على المؤسسة. واتبع بعض مفتشي العمل المبادئ التوجيهية بحذافيرها، بغض النظر عن العمل الفعلي في أماكن العمل هذه، في حين أن المفتشين الآخرين أخذوا في حسبانهم إستثناءات بناء على ملاحظاتهم وتقديرهم. وفي الواقع العملي، لم تكن قائمة المهن الخطرة أداة فعالة لمساعدة المفتشين في وظائفهم. وتحتاج الأدلة الى شمل مؤشرات لتحديد الأعمال الخطرة وتوجيه المفتشين بشأن الرد العملي.

الخطوات الرئيسية والإنجازات

بادرت منظمة العمل الدولية بمشروع من أجل توفير توجيه أكثر تفصيلا لمفتشي العمل يُحَوِّل القائمة الأصلية الى دليل يحدد لكل مهنة أو مكان عمل، الأنشطة الخطرة على صغار العاملين دون سن 18 سنة. وكان الهدف يتضمن أيضا أخذ في الإعتبار الحالات التي يمكن فيها لصغار العاملين في سن العمل القانوني تلقي التدريب الملائم والحماية من أجل القيام بمهمة معينة. وفي موقع البناء مثلا، لايمكن للعامل الصغير حمل أحمال ثقيلة أو تشغيل آليات ثقيلة، ولكن يمكنه وضع الطوب. وفي محل النجارة، يمكن أن يتم تدريب العامل الصغير على لبس قناع للوجه، وسدادات للأذن، وأداة التنفس لحماية أعينه وآذانه والرئتين. وفي متجر ميكانيك سيارات، لايمكن للعامل الصغير القيام بأعمال اللحام أو العمل تحت سيارة، ولكن يمكن أن تُوكل له مهام مثل استبدال المقاعد الخلفية وغسيل السيارات. وينبغي أن تتم تغطية حفرة تصليح السيارات التي هي تحت السطح، حين لايتم استخدامها. وبإمكان هذه التغييرات أن تجعل العمل في مثل هذه المهن وأماكن العمل عملا مقبولا وآمنا للأطفال الذين هم فوق الحد الأدنى من العمر المحدد للعمل وفقا للقانون.

وإشراك كافة الأطراف المعنية في تصميم الدليل كان حاسما لضمان تبنيه لاحقا. وقد وافق المسؤولون في الوزارة على نهج من الأسفل الى الأعلى بدلا من الأعلى الى الأسفل. وأطلعت الوزارة مؤسسات الأعمال وإتحاد النقابات المهنية (GFJIW) ومفتشي العمل على مسودة الدليل الذي وضعته منظمة العمل الدولية للحصول على مقترحاتهم. وبعد جولات عديدة من الملاحظات، تم إنتاج مسودة دليل من 30 صفحة تقدم إرشادات السلامة للشباب في بيئة العمل ذات الخطورة المحتملة.

وعندما يصبح الدليل في يد مفتشي العمل المدربين على استخدامه، سيكون أداة قيمة لمساعدتهم على تحديد أوضاع العمل الخطرة فعلا للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة. وسيساعد الشباب على الإبقاء على عملهم في المزيد من المهن بصورة قانونية. وهو يوفر توجيها لمؤسسات الأعمال بشأن الإلتزام بالقانون، من خلال إتخاذ إجراءات مواتية لضمان سلامة صغار العاملين.

الدروس المستخلصة

- لايكفي وجود سياسات وتشريعات، حيث أنه من المهم كذلك أن يتم دعمها بأدوات وآليات من أجل تنفيذها.
- ووضع أدوات فعالة للمهندسين هو جانب مهم من بناء قدراتهم. فالأدوات ترشد المفتشين بشأن أي الإجراءات المناسبة التي يمكن اتخاذها في السيناريوهات المختلفة التي يواجهونها، بالإضافة الى منحهم الثقة للتصدي للأعمال الخطرة.
- وينبغي تحديث الأدلة والإرشادات بصورة دورية بحيث تبقى متعلقة بتغيير السياقات والمواقف، ومتوافقة مع المعرفة الجديدة.

[5] وزارة العمل (الأردن). "قرار بشأن أشكال العمل الخطرة أو المضنية أو الخطرة على الصحة للأحداث لعام 2011". تعديل على نصوص المادة 74 . القانون رقم 8 لعام 1996.

الممارسة الجيدة رقم 4 – الإستجابة للأزمات الناشئة والأوضاع الهشة

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

مع تعرض البلاد الى أزمة وظهور موقف هش، تتغير أولويات البلاد واحتياجات المنتفعين، بالإضافة الى تركيز الأطراف الدولية الفاعلة. هكذا كان الوضع في الأردن. وسرعان ما اتضح أن عمل الأطفال كان أحد أهم قضايا حماية الطفل ضمن مجتمعات اللاجئين السوريين، وسرعان ما انتشر أثره بصورة سريعة للمجتمعات المضيفة كذلك. والنهج المرن والتكيف الذي أظهره المشروع لدى الإستجابة للوضع على أرض الواقع أبقى المشروع مرتبطا بواقع البلاد.

وثبت أن مشاركة منظمة العمل الدولية على كل من المستوى الأولي والنهائي كانت مفيدة للغاية في: i) تنصيب منظمة العمل الدولية في برنامج استجابة الأردن كمنظمة رائدة بشأن القضايا المتعلقة بالعمل وسبل كسب العيش، والحماية الإجتماعية بما فيها عمل الأطفال؛ وii) تحسين وضع منظمة العمل الدولية إزاء الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة والمانحين وتحديد فرص تمويل ملموسة؛ وiii) تعزيز علاقة الثقة مع الحكومة على المستوى المركزي والمحلي؛ وiV) تحديد بعض التدخلات الرائدة التي يمكنها المساعدة في خلق فرص عمل للبالغين والتخفيف بالتالي من حالات عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

يمكن بسهولة إدراج توليد المعرفة وخلق آليات تعاون معينة وتوفير دعم تقني للأطراف الفاعلة الإنسانية في مشاريع أخرى قائمة. وشريطة أن يتم عقد مشاورات جيدة قبل إرساء مثل هذه الآليات، فإنه يمكن بالتالي استدامتها بحد أدنى من التكلفة طالما أن هناك حاجة لعمل إنساني.

وتسعى منظمة العمل الدولية حاليا للحصول على تمويل من أجل توسيع نطاق هذه التدخلات بشكل كبير لجعله أكثر استدامة بغية: 1) تقديم مساهمة كبيرة للتخفيف من الأثر السلبي لأزمة اللاجئين السوريين على وضع عمل الأطفال وسبل العيش للأشخاص المستضعفين في المحافظات الأكثر تأثرا، لاسيما المفرق وإربد في شمال الأردن؛ و2) البناء على العمل المستمر لمنظمة العمل الدولية في المحافظات، حيث سيتم استخدام الهيكليات والشراكات القائمة من أجل توسيع نطاق الإستجابة بشكل كبير لتصل الى أعداد كبيرة من المنتفعين؛ و3) خلق فرص عمل فورية للبالغين بين المجموعات المستهدفة بالإضافة الى الفرص الإقتصادية وفرص العمل متوسطة الأمد.

الخلفية

تم وضع مفهوم مشروع "نحو أردن خالٍ من عمل الأطفال" الممول من وزارة العمل الأمريكية في 2010 وبدأ التنفيذ في 2011. كان تركيز المشروع على إنشاء بيئة مواتية للقضاء على عمل الأطفال في الأردن، من خلال دعم تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، وبناء قدرات الوزارات المعنية، وتوسيع نطاق المعرفة والفهم الخاص بعمل الأطفال وربط عمل الأطفال بعمل الشباب. وقامت منظمة العمل الدولية، سوية مع وزارات العمل والتعليم والتنمية الإجتماعية باختيار خمسة محافظات لتجربة تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، وكانت تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها حين تكشفت الأزمة السورية.
بدأت الأزمة السورية تتضح في سوريا في 2011، وحيث أنها اشتدت سريعا، وبدأ أثرها يتدفق الى البلدان المجاورة بما فيها الأردن. وبدأ الأردن يستقبل لاجئين سوريين في 2012. ووفقا لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن هناك 630.000 لاجئ سوري في الأردن، ويقدر بأن حوالي 85 بالمائة من هؤلاء اللاجئين يعيشون في مجتمعات مستضيفة (على العكس من مخيمات اللاجئين).

ووفقا لدراسة نشرتها منظمة العمل الدولية ومعهد FAFO في 2015 حول الوضع والتغييرات في سوق العمل الأردني فيما يتعلق بالتدفق الكبير للاجئين السوريين الى البلاد، فإن الأطفال السوريين الذين يعيشون في مجتمعات مضيفة منخرطون بشكل أكبر بكثير في الأنشطة الإقتصادية من الأطفال الأردنيين. وفقط 1.6 بالمائة من الأولاد الأردنيين من الفئة العمرية 15-9 ناشطون اقتصاديا[6] في حين أن ما يزيد عن 8 بالمائة من الأولاد السوريين من نفس الفئة العمرية ناشطون اقتصاديا. وفي الفئة العمرية 18-15، حوالي 37 بالمائة من الأولاد السوريين ناشطون إقتصاديا، مقارنة بنسبة 17 بالمائة من الأولاد الأردنيين. وعمل الأطفال بين الأولاد الأردنيين من الفئة العمرية 15-9 هي أقل من 1 بالمائة، في حين أن الرقم المقابل للأولاد السوريين هي 3 بالمائة. وحوالي 14 بالمائة من الأولاد السوريين من الفئة العمرية 18-15 يعملون، مقارنة بنسبة 8 بالمائة من الأولاد الأردنيين من نفس العمر.

ومع قلة الموارد المالية وفرص العمل، تكافح أسر اللاجئين لتدبير أمور المعيشة. وردا على نقص دخل الأسرة وارتفاع الدين، فإنه من الموثق أن الشباب ينخرطون بصورة متزايدة في العمل لاسيما الشباب. ووجدت الدراسات التي أجريت في الأردن أنه يقدر بأن 50 بالمائة من الأطفال اللاجئين والشباب يعملون في القطاع الغيرالمنظم، و في الزراعة بأعداد كبيرة ، بالإضافة الى التسول والبيع في الشوارع.

يعمل الأطفال اللاجؤون والشباب في وظائف وضيعة ومتدنية المهارات وذات أجور ضئيلة ومن الممكن أن تكون استغلالية. ولايُمنح سوى قدر قليل من الحماية للمراهقين الذين يعملون، باستثناء أنظمة الحماية المجتمعية غير المنظمة. وينبغي القيام بالمزيد من العمل لتعزيز تدريب وعمل الشباب، من أجل تحسين أنظمة الحماية وتوسيع نطاق التدريب المعتمد أثناء العمل.

الخطوات الرئيسية والإنجازات

إدراكا بأن عمل الأطفال قد أصبح أحد أكبر التحديات لحماية الطفل بين مجتمعات اللاجئين السوريين في الأردن، انضمت منظمة العمل الدولية الى المجتمع الإنساني من أجل ضمان أن الإستجابة الخاصة بالحماية قد ركزت على الموضوع بصورة ملائمة وكافية.

أطلقت منظمة العمل الدولية سلسلة من المبادرات في 2013 شراكة مع أصحاب المصلحة المحليين من أجل دعم كل من اللاجئين وسكان المجتمع المضيف، وأدرجت فيها برامج خاصة بعمل الأطفال. وكانت المبادرات متوائمة كذلك بالكامل مع خطة الإستجابة الأردنية، وخطة اللاجئين والمرونة الإقليمية. وعملت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع الحكومة الأردنية، والشركاء الإجتماعيين لمنظمة العمل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية من أجل تنسيق الحماية الإجتماعية، والتدخلات الخاصة بسبل العيش والعمل في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين السوريين. وتم شمل عمل الأطفال كموضوع رئيسي في خطة عمل قطاع الحماية الإجتماعية. ومن أجل توسيع قاعدة المعرفة بشأن عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين ، تم شمل الأسئلة الخاصة بعمل الأطفال في الدراسة المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومعهد FAFO حول أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل. وحيث أن المسح الوطني لعمل الأطفال أُطلق في حزيران 2015، فقد كان يناصر بنجاح لشمل اللاجئين السوريين في المسح. وبالنتيجة، تقرر بأن المسح سيغطي كافة الأطفال في الأردن بغض النظر عن جنسيتهم. وفي 2016، شكلت منظمة العمل الدولية مجموعة خاصة بموضوع عمل الأطفال ملحقة بمجموعة العمل الفرعية لحماية الطفل، في محاولة لتوحيد الإستجابة الإنسانية بشأن عمل الأطفال. ودعمت منظمة العمل الدولية كذلك إعادة هيكلة قاعدة بيانات عمل الأطفال من أجل السماح للأطراف الفاعلة غير الحكومية والإنسانية بالمشاركة في آلية الإحالة.

الدروس المستفادة

- في أوقات الأزمات وفي الأوضاع الهشة، يكون هناك حاجة لنهج مرن من أجل معالجة المشاكل الناشئة. والتمسك بصرامة بخطط ما قبل الأزمة قد يجعل المشاريع غير فعالة وغير ذات صلة بالسياقات الجديدة. وإعادة التركيز هذه لاتعني تجاهل الإنجازات السابقة، بل البناء عليها وربطها بالسياق الحالي.

- تم تعلم الدروس الأساسية التالية من خلال مبادرات منظمة العمل الدولية المذكورة أعلاه: أولا، من المهم أن يتم سريعا تقييم وضع وإحتياجات المجتمعات المتأثرة بالوضع؛ وثانيا، بالإضافة الى تحليل ما هو مطلوب، من المهم بصورة حيوية التمكن من الإستجابة سريعا للإجراءات الملموسة التي لديها أثر فعلي على السكان المتأثرين بالأزمة، وكسب مصداقية؛ ثالثا، من الضروري العمل مع ومن خلال أصحاب المصلحة المحليين من أجل تمكينهم من أن يكونوا مجهزين بشكل أفضل ومرنين، في حالة أن طالت الأزمة لفترة مطولة من الزمن.

- ينبغي أن تستثمر منظمة العمل الدولية أكثر في البحث عن الصلة بين حق اللاجئين السوريين في العمل وعمل الأطفال. ومنع اللاجئين السوريين من العمل له أثر سلبي على عمل الأطفال.

[6] مصطلح النشيط إقتصاديا يشمل أولئك الذين يعملون وأولئك الذين يبحثون عن عمل.

الممارسة الجيدة رقم 5 – إعداد برنامج لإدخال البيانات متعدد القطاعات

لماذا هذه ممارسة جيدة؟

في غياب مثل قاعدة البيانات المركزية هذه، فإن الموظفين الحكوميين إما لا يقومون بتسجيل حالات عمل الأطفال كجزء من مسؤولياتهم، أو يقوموا بتسجيل الحالات إما على الورق أو عن طريق إدخال البيانات في قاعدة بيانات مؤسساتهم، التي هي غير مرتبطة مع قواعد بيانات الوزارات الأخرى. إن وجود قاعدة بيانات إلكترونية مركزية يسمح بتسجيل جميع حالات عمل الأطفال في قاعدة بيانات واحدة، مما يرفع من عدد الحالات المؤهلة للإصلاح وييسر التعاون لمعالجة قضايا عمل الأطفال بشكل عام.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

إن إنشاء قاعدة بيانات جديدة هي عملية مكلفة، إلا أنها تحتاج إلى دعم خارجي ما لم يتم تمويلها من قبل الحكومة الوطنية. وحالما يتم إطلاقها و تشغيلها، تكون تكاليف صيانتها متواضعة نسبيا. وطالما أن المسؤولين الذين يستخدمين قاعدة البيانات يعتقدون انها تعزز فعالية عملهم، فسوف يصرون على مواصلة إستخدامها بوصفها عنصر أساسي في جهودهم لمعالجة عمل الأطفال.

الخلفية

يتطلب وجود نظام فعال لمكافحة عمل الأطفال التعاون ما بين الهيئات الحكومية لتحديد الحالات، وتبادل المعلومات، والعمل على تصحيح المخالفات. في العديد من البلدان، تضم الهيئات الحكومية المسؤولة كل من وزارة العمل، ووزارة التربية و التعليم، ووزارة التنمية الإجتماعية، والداخلية (الشرطة)، والبلديات، والسلطة القضائية. وفي البلدان التي يعتبر فيها القضاء على عمل الأطفال من بين أهم الأولويات الوطنية، تشكل وزارة الصناعة والتجارة، ومكتب رئيس الوزراء و/ أو مكتب الرئاسة جزءا من الشبكة المؤسسية، جنبا إلى جنب مع وكالات التواصل الجماهيري. وكل واحدة من هذه الهيئات تحتاج إلى معلومات عن الإجراءات المتبعة من قبل القطاع العام لتحديد قضايا عمل الأطفال والعمل عليها.

عادة، تكون الوزارات الحكومية مستقلة، فلديها ولايات تتناول مكون واحد من عمل الأطفال، مثل الإمتثال لقانون العمل (وزارة العمل)، وهي لا تتواصل أو تتعاون كثيرا مع المؤسسات الشقيقة، وينتج عن "تأثير الصومعة" ذلك قيام الهيئات بالعمل في كثير من الإحيان على غاياتها المتقاطعة وتفشل في توحيد جهودها لمعالجة قضايا عمل الأطفال العامة، الأمر الذي من شأنه أن يكون أكثر فعالية بكثير.

أحد الوسائل التي يستخدمها الموظفون في الميدان من أجل تحفيز تبادل المعلومات هي إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت لإدخال المعلومات عن حالات عمل الأطفال التي يكتشفونها، فسوف يقوم مفتشو العمل، والعاملون الإجتماعيون والمرشدون في المدارس، ومسؤولو البلدية، والشرطة باستخدام نموذج كمبيوتر موحد لإدخال المعلومات الخاصة بالطفل العامل الفرد، وبيئة العمل غير الصحية أو الخطرة على الشباب، أو وضع عائلي غير مستقر يؤثر على رعاية الطفل. وسيقوم الموظف الميداني الذي يعمل على إدخال البيانات بالإشارة إلى الهيئة الحكومية المسؤولة عن تولي هذه القضية، وإن لم تكن الهيئة التي يعمل هو فيها، مثلا وزارة العمل، يقوم المسؤول باحالة القضية إلى وزارة التربية و التعليم أو وزارة التنمية الإجتماعية.

ويسمح نظام بيانات من هذا النوع بتجميع الأنواع المختلفة من قضايا عمل الأطفال في الوقت الحقيقي، وبإعلام الوزارات المعنية عن قضايا إضافية تتعلق باختصاصها. ويسمح للوزارة المعنية بإدارة عبء العمل لديها بشكل أكثر فعالية. ويتطلب تنفيذ نموذج موحد لإدخال البيانات، وسائل كفؤة لنشر البيانات، والتعاون بين المسؤولين عن إدخال البيانات، واستعداد الوزارات للوصول إلى النظام واستخدام المعلومات للإضطلاع بمسؤولياتها.

وعلى الرغم من إتخاذ الأردن خطوات مهمة لمكافحة عمل الأطفال، إلا أن الهيئات الحكومية عملت بمعزل بدون إطلاع مباشر على ما كانت تقوم به الوزارات الأخرى. وكان مفتشو العمل يعاقبون أصحاب العمل على عمل الأطفال، من دون مقابلة الأطفال لمعرفة إلتحاقهم بالمدارس أو وضعهم العائلي. وكان موظفو التربية على علم بأن إخوة التلاميذ منخرطين في القوى العاملة، ولكن ما كان يهمهم هو فقط إذا ما كانوا يحضرون إلى المدرسة أم لا. ويقوم العاملون الإجتماعيون بتقديم الخدمات لأسر الأطفال العاملين، وهم يعلمون بأن الأطفال الصغار كانوا يعملون بدلا من أن يذهبوا إلى المدرسة، وكان كل مسؤول يقصر إهتماماته على ولاية الهيئة التي يعمل بها، ولم يطلع غيره على المعلومات التي قد تكون ذات صلة بالمؤسسات الشقيقة لها. وقامت منظمة العمل الدولية، وبالإتفاق مع الوزارات الثلاث، بالتعاقد مع شركة السيغل للتكنولوجيا من أجل العمل على تطوير نظام شامل لتبادل وتجميع البيانات.

الخطوات الرئيسية والإنجازات

في عام 2011، حصلت منظمة العمل الدولية على الضوء الاخضر من الوزارات الثلاث (وزارة العمل، والتربية والتعليم، والتنمية الإجتماعية)

لإنشاء قاعدة البيانات، و تم إحالة العقد إلى شركة محلية لتكنولوجيا المعلومات، وهي شركة السيغل للتكنولوجيا، وشرعت بتطوير النظام. وعلى مدى عامين، عمل المقاول مع موظفي الوزارة والشركاء الوطنيين لتنسيق الإستبيان، وهيكلة قاعدة البيانات لتنظيم المعلومات، وتوفير النقل الإلكتروني للبيانات من الموظف في الميدان إلى قاعدة البيانات المركزية. وتستخدم كل وزارة نموذجها الخاص لتسجيل متطلباتها ومن ثم تقوم بالولوج إلى آلية إحالة مأتمتة لتوجيه قضية عمل الأطفال إلى وزارات أخرى. و سمح النظام للموظفين بإستخدام أجهزة الكمبيوتر في مكاتبهم، أو جهاز لوحي أو هواتفهم النقالة لنقل البيانات. وكان الإنطباع العام بأن النظام الذي تم تطويره كان ذو جودة عالية.

وأجرى مقاول منظمة العمل الدولية دورات تدريبية لما يقارب من مائتي موظف ميداني من الوزارات الثلاث، حول الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، وكيفية استخدام النظام. في عامه الأول، تم تسجيل في النظام ما يقرب من 600 طفل يعملون مقابل الهدف المخطط له و البالغ 5000.

والموظفون الميدانيون المرتاحون لإستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر والذين لديهم الدافع للحد من عمل الأطفال إستفادوا إستفادة كاملة من النظام لتوثيق الحالات، وتبادل المعلومات، وإتخاذ الإجراء المناسب إستنادا إلى ولاية الوزارة، كما أصبحت المعلومات متاحة إلى جهات الإتصال العاملة في مجال عمل الأطفال في مختلف الوزارات، الذين بإمكانهم النظر في قضية معينة ومراقبة التقدم المحرز أيضا. ومع ذلك، تمت مواجهة بعض التحديات، فقد قاوم بعض الموظفين التكنولوجيا الجديدة، وعلقوا قائلين، بأنه مع أعباء العمل الثقيلة الحالية والأجور المتدنية، شكل إستخدام النظام واجبا إضافيا غير مدرج في وصفهم الوظيفي الرسمي. وكان لدى بعض الوزارات نقص في تجهيزات الكمبيوتر، مما نتج عنه بطء في وقت التحميل وإحتياج ما يصل إلى أربعة موظفين ميدانيين إلى إدخال البيانات على جهاز كمبيوتر واحد في نفس الوقت.

في عام 2015، قامت منظمة العمل الدولية باستعراض الوظائف وإستخدام قاعدة البيانات، فضلا عن الإحتياجات الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين، وشرعت في تطوير قاعدة البيانات.

الدروس المستفادة

- إن وجود قاعدة بيانات إلكترونية، في بلد متوسط الدخل مثل الأردن، يمكن الوصول إليها من خلال شبكة داخلية يمكن أن يساهم إلى حد كبير في سد الفجوة المادية والبيروقراطية بين موظفي مختلف الوزارات الذين عليهم العمل معا على معالجة قضايا عمل الأطفال. وينطوي الإستثمار الأولي على بعض التكاليف وقد يحتاج إلى موارد خارجية، ولكن حالما يتم إنشاء النظام يمكن صيانته بنفقات منخفضة نسبيا.

- إن عملية الانتقال من الوثائق الورقية إلى الوثائق الإلكترونية ينبغي أن يتم بشكل تدريجي. فالتحول بين عشية وضحاها من نظام إلى آخر يمكن من ناحية أن يولد مقاومة، لا سيما من جانب الموظفين الذين ليس لديهم دراية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يبطئ تقدم بعض الأنشطة التي تتطلب التفاعل المباشر بين الموظفين.

الممارسة الجيدة رقم 6 – الربط بين عمل الأطفال وعمل الشباب

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

خلق فرص للتلمذة المهنية يزيد بشكل كبير من إمكانية أن يقوم العامل الصغير بتعلم المهارات الضرورية واكتساب الخبرة للسعي نحو مسيرة مهنية في مجال عمل محدد. وصاحب العمل الذي يوفر فرصة التلمذة المهنية، لديه وسيلة قليلة المخاطر لتوظيف عامل لديه معرفة عملية بكيفية القيام بالعمل. ومقارنة بفوج الشباب العاطل عن العمل، فإن إمكانية توظيف من حصل على تلمذة المهنية هي أعلى بكثير. وهذا تثبته حقيقة أن ما يزيد عن خمسين بالمائة من المشاركين حصلوا على عمل عند تخرجهم. وتقلل برامج التلمذة المهنية الناجحة من عدد الشباب غير المنتجين، وتساعد في ردم فجوات تقنية في الصناعات أو الخدمات، والمساهمة في الإقتصاد الوطني.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

تتطلب برامج التلمذة المهنية البنية التحتية والموارد. وتتم استدامة برنامج التلمذة المهنية الذي يكون برعاية صاحب عمل واحد في حالة أن كانت الشركة مقتنعة بأن حالات التلمذة المهنية تشكل جزءا لايتجزأ من عملية التوظيف لديها ومن الخطة الخاصة بالموظفين. والبرنامج الذي يهدف للنهوض بفرص التلمذة المهنية مكلف نسبيا ويتطلب جهة راعية واحدة أو أكثر. وإن لم يكن البرنامج يولد الزخم الخاص به، يختفي الدعم الخارجي في نهاية المطاف مما يجعل البرنامج غير مستدام. ومن ناحية أخرى، في حالة أن أدركت الشركات مع مرور الوقت قيمة توفير فرص للتلمذة المهنية، وتنفيذ البرنامج على نفقتهم الخاصة، تصبح الممارسة الجيدة مستدامة بالكامل. ويتم تعزيز الإستدامة من خلال القيمة طويلة الأمد للمعرفة التي يكتسبها صغار العاملين خلال بقية مسيرتهم المهنية.

الخلفية

فرص التلمذة المهنية هي فرص عمل تسمح لأولئك الذين هم فوق الحد الأدنى من السن القانوني للعمل والبالغ 16 سنة، باكتساب مهارات عملية في مهنة ما، مع منح صاحب العمل الوقت لتقييم إمكانياتهم للبقاء في المؤسسة كموظفين دائمين. ويدخل الشاب الى الشركة ويكون يملك تعليما أساسيا وأحيانا معرفة تقنية أولية. وعلى مدى أشهر عديدة، يتلقى التدريب والتوجيه الذي يرفع من مهاراته. وعمليات الإرشاد تعزز فعالية البرنامج من خلال ربط المتدرب بشخص من الكبار ذوي الخبرة. ويدفع صاحب العمل عادة راتبا أقل أو لايدفع راتبا على الإطلاق، ولكنه يَعِدُ بتوفير للمتدرب المهارات العملية ليصبح عاملا يتمتع بالكفاءة الكاملة. وفي نهاية فترة التلمذة المهنية ذات المدة الثابتة، إما أن يُطْلَب من المتدرب البقاء في الشركة أو أنه يقوم بالبحث عن صاحب عمل آخر، وهو يملك فرصا أقوى بأن يتم توظيفه نتيجة المعرفة التي اكتسبها أثناء التلمذة المهنية.

بدأت المنظمة الدولية للشباب في عام 1999 برنامجا يسمى "جواز السفر الى النجاح". هو يستهدف المتسربين من المدرسة والشباب المحرومين. وقدمت جلسات توجيهية لمدة ثلاثة الى أربعة أيام حول كيفية الحصول على وظيفة. وتم تنفيذ "جواز السفر الى النجاح" في ما يزيد عن ثمانين بلد في العالم أجمع.

في 2014، قامت منظمة العمل الدولية في الأردن والمنظمة الدولية للشباب بإجراء برنامج تجريبي أولي لرفع مستوى التلمذة المهنية في صناعة تصليح السيارات. وبالتعلم من هذه التجربة، تشاركت المنظمتان من أجل تنفيذ برنامج أكبر وأوسع بهدف تحويل أوضاع عمل الأطفال والإستغلال الى أوضاع تعلم وتطوير. وتمت إضافة عناصر عديدة جديدة، بما فيها التركيز على الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 16-18 سنة.

الخطوات الرئيسية والإنجازات

بناء على تجربتها السابقة المتمثلة في رفع مستوى التلمذة المهنية غير المنظمة، تشاركت منظمة العمل الدولية مع المنظمة الدولية للشباب، وهي منظمة غير حكومية لديها باع طويل في تدريب الشباب، من أجل تطوير برنامج جديد ومبدع، بهدف التعامل مع عمل الأطفال من خلال ربطه بعمل الشباب. وتضمنت الخطة وضع أهداف للإلتحاق، والإنخراط مع أصحاب العمل، وتوفير ظروف عمل آمنة، وتوفير الإرشاد المهني ووضع المشاركين في مناصب تلمذة مهنية. وتمكنت المنظمة الدولية للشباب في البداية من الوصول الى 380 شاب وقدمت البرنامج الى 200 شاب، منهم160 شاب التحقوا لاحقا. وإقناع أصحاب العمل بقبول المتدربين تطلب الكثير من الجهد على مدى فترة شهرين من الزمن، الا أنه نجح. والواحد والثمانون شركة التي التحقت بالبرنامج كانت من صناعات وقطاعات مختلفة، بما فيها الصناعات الغذائية، والنسيج، والطباعة، والميكانيك، وصيانة التبريد، والنجارة، وللفتيات تجارة التجزئة والعناية بالجمال. وكانت تقع المؤسسات في مختلف أنحاء البلاد (إربد، ومعان، والزرقاء، ومادبا والطفيلة)، وليس فقط الحي الفقير في شرق عمان. ووافقت شركات الضيافة على البرنامج، ولكنها أصرت على فترة تدريب أطول من ستة أشهر، يغطيها برنامج منفصل. وتم وضع منهاج لكل قطاع باستخدام عملية DACUM وتضمنت خبراء، وممارسين وأصحاب عمل. وشمل البرنامج الكامل تدريبا نظريا لشهر واحد وتدريبا أثناء العمل لمدة أربعة الى ستة أشهر.

الشباب يقدمون التدريب التقني في أماكن عملهم

بالإضافة الى نجاح وتخرج 160 مشارك، هناك العديد من الأهداف التنموية الأخرى التي تم تحقيقها من خلال البرنامج،[7] وهي تشمل تدريب مجموعة وطنية من الموجهين في قطاعات استهدفها البرنامج، وتطوير أدلة تدريبية بناء على تحديد ملامح كفايات كل مهنة باستخدام منهجية DACUM، والتواصل مع أصحاب العمل وزيادة توعيتهم بأهمية التلمذة وأثرها على تحسين إنتاجية المشاركين، وانعكاسها الإيجابي في القطاع، بالإضافة الى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية في عملها مع الشباب.

وعلاوة على ذلك، يقلل البرنامج من إحتمالية إنحراف الشباب، في حين يعمل على تمكينهم، ويشجع على إنخراطهم في نشاط إجتماعي مُنْتِج في مجتمعاتهم المعنية. ومن وجهة نظر عامة يمكن أن يعتبر ذلك استثمار محدود نسبيا لنقل الشباب من وضع عمالة الأطفال والعمل الذي ينطوي على استغلال الى وضع التلمذة المهنية، والتعلم والمشاركة، وتمهيد السبيل لهم لبناء مسيرة مهنية طويلة الأمد.

المتدربين أثناء تدريبهم في مصنع للشوكولاته في الكورة

الدروس المستخلصة

- النهوض بالتلمذة المهنية غير المنظمة هي طريقة فعالة للتصدي لعمل الأطفال، لاسيما في المواقف التي يكون فيها الطفل في سن العمل القانوني، ولكنه منخرط في عمل الأطفال الخطرة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ضمان ألا يكون الطفل منخرطا في أي مهام خطرة ومن خلال تحويل مكان العمل الى بيئة تعلم آمنة وصحية من خلال التدريب وزيادة الوعي ليس فقط للطفل بل كذلك لأصحاب العمل والزملاء العاملين.

- ويمكن أن يتم تعزيز برنامج التلمذة المهنية بشكل كبير من خلال إشراك موجه. والموجه هو عادة مدرب مؤهل في المجال، يزور موقع العمل على أساس منتظم، ويضع خطة تدريبية للمتدرب سوية مع صاحب العمل والشباب بطريقة تشاركية، ويوجه ويقدم النصح بشأن التقدم المحرز في التدريب.

- بصورة أساسية، قدمت برامج عمل الأطفال التقليدية مهارات حياتية وتدريبا مهنيا للأطفال بطريقة مخصصة. وإضافة وسائل وأدوات متقدمة كتحليل السوق، وتطوير معايير مهنية، واستخدام عمليات DACUM، الخ. زادت بشكل كبير من جودة البرنامج، وزادت من ارتباطه بالسياق المحلي وعززت من دوافع والتزام المشاركين وأصحاب العمل.

الممارسة الجيدة رقم 7 – توسيع التحالف الأساسي لمحاربة عمالة الأطفال

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

لا يمكن التعامل مع عمل الأطفال من قبل مؤسسة لوحدها أو عدد قليل من المؤسسات. إذ أن هذا يحتاج إلى جهود تعاونية والى بناء الشراكات، لاسيما مع الجهات الفاعلة غير التقليدية. فالتعاون مع وكلاء التغيير يعزز الحملة الخاصة بعمل الأطفال بشكل عام من خلال طرق ذات صلة، وفعالة، وغالبا ما تكون أكثر كفاءة من النهج التقليدية.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

من خلال توسيع التحالف باستمرار من خلال ضم جهات فاعلة جديدة تتمتع بطاقة عالية، سوف يمتد عمر المهمة طويلا في المستقبل وسوف تكون المهمة نفسها أكثر إستدامة. إن زيارة الشركات التجارية، والأسواق والصناعات وتفتيشها هو من ضمن ولاية مفتشي الصحة في البلدية. ويحتاج الأمر إلى جهد إضافي بسيط وموارد متواضعة للتدريب ليصبح رصد عمل الأطفال جزءا من مسؤولياتهم. ما هو متوقع من مفتشي البلدية ليس أن يصبحوا خبراء في مجال عمل الأطفال ولكن أن يستخدموا منصبهم ووجودهم لرصد عمل الأطفال، وزيادة الوعي وتقديم المشورة، وإحالة القضايا إلى المسؤولين المكلفين في كل من وزارتي العمل والتنمية الإجتماعية.

الخلفية

الوزارات الحكومية، وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وعدد قليل من وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة العمل الدولية.

وأحيانا يتم إستبعاد النقابات العمالية وجمعيات الأعمال، والمنظمات الدينية، والشخصيات الفنية والرياضية، والمؤسسات غير الربحية الصغيرة، والإعلام والسلطات الحكومة المحلية. وعندما لا يتم التقرب من هذه الجهات الفاعلة، وتثقيفها ودمجها، يتم التخلي عن المزايا التي قد يقدمونها إلى الجهود المبذولة. فكلما زادت مشاركة الجهات الفاعلة غير التقليدية في مكافحة عمل الأطفال، كلما كانت الجهود أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، يكون للسلطات المحلية مثل البلديات ميزة خاصة بسبب تواجدها واسع النطاق وولايتها الواسعة، ويمكن أن تلعب دورا فعالا جدا في مكافحة هذه الظاهرة.

واللجنة التوجيهية الوطنية (NSC)، والتي تقوم باعمال السكرتارية لها وحدة عمل الأطفال (CLU) في وزارة العمل، هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (NFCL) في الأردن. وتتألف اللجنة من أكثر من ستة عشر هيئة من القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمتين دوليتين بصفة مراقبين. واللجنة الفرعية للجنة التوجيهية الوطنية، وهي اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال (NCCL)، تجتمع شهريا بمشاركة الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن وغرفة تجارة الأردن. وعدا عن الحكومة المركزية، فإن أكبر هيئة حكومية أخرى مطلعة على عمل الأطفال هي أمانة عمان الكبرى (GAM)، وهي عضو في اللجنة التوجيهية الوطنية منذ عام 2010 ولكنها لم تلعب تقليديا دوراً فاعلا عدا عن المشاركة في المناسبات والإجتماعات السنوية .

الدفعة الأولى من المدربين يستلمون شهاداتهم من GAM

الخطوات الأساسية والإنجازات

وكانت دائرة البرامج الإجتماعية في امانة عمان الكبرى (SPD) تدرك أن الفقر في المدينة كان له أثر ضار على حياة الأطفال، بما في ذلك وجود نسبة عالية من عمل الأطفال. وفي ظل قيادة ديناميكية وملتزمة، سعت دائرة البرامج الإجتماعية (SPD) إلى تعظيم أثر موازنتها المتواضعة وتشغيل عشرين موظف للتصدي لعمل الأطفال.

في أوائل عام 2014، بدأت دائرة البرامج الإجتماعية ومنظمة العمل الدولية مناقشة عقد شراكة بينهما لمعالجة عمل الأطفال في المدينة، حيث لاحظت دائرة البرامج الإجتماعية أن ظاهرة عمل الأطفال كانت منتشرة في الأسواق المحلية، حيث يعمل الأطفال لساعات طويلة، ويحملون أحمالا ثقيلة، وينظفون القمامة، ولم يذهبوا إلى المدرسة. وفي حين أن وزارة العمل ليس لديها سوى 120 مفتشا للبلد كله، كان لدى أمانة عمان الكبرى 279 مفتشا للمدينة لوحدها. وكانت صلاحية مفتشي أمانة عمان الكبرى تقتصر على التأكد من أن الشركات لديها تراخيص حديثة وبأنها كانت تلتزم بلوائح الصحة. ونوهت دائرة البرامج الإجتماعية إلى إمكانية معالجة قضية عمل الأطفال من خلال توسيع مسؤوليات المفتشين.

و قامت منظمة العمل الدولية ودائرة البرامج الإجتماعية بترتيب برنامج لتدريب المدربين (TOT) في مجال عمل الأطفال، حيث تم في البداية تدريب 20 مفتش صحة. وكانت مدة التدريب أربعة أيام وبدعم مالي ولوجستي من قبل منظمة العمل الدولية. ثم قام هؤلاء المدربين بالتدريب في ثلاثة مواقع مختلفة في المدينة من أجل نقل المعرفة والمهارات الجديدة التي إكتسبوها إلى أقرانهم، وقاموا بتدريب جميع المفتشين ال 279 في غضون ثلاثة أشهر. والتعرف على قضية عمل الأطفال فتح أعين المفتشين وأصبحوا ملتزمين بها. ثم بدأ المفتشون بالتنبه لحالات عمل الأطفال في الأسواق - والتي كانوا في السابق يتجاهلوها ببساطة. ومع هؤلاء المدافعين الجدد عن قضية عمل الأطفال، تصبح المهمة التالية للدائرة هي الدعوة إلى قيام مجلس المدينة بربط تجديد رخصة المهن للشركات بالقضاء على عمل الأطفال في المؤسسة، وجعل رصد عمل الأطفال جزءا من الوصف الوظيفي للمفتشين.

الدروس المستفادة

- إن إشراك شركاء وجهات فاعلة تقليدية في مكافحة عمل الأطفال يمكن أن يزيد إلى حد كبير من تأثير وفعالية البرنامج لأنهم يقدمون افاقا جديدة، ومهارات ومزايا إضافية معهم. ويقع على عاتق الجهات الفاعلة الرئيسية البحث باستمرار عن جهات فاعلة غير تقليدية والوصول إليها وتوسيع التحالف لمكافحة عمل الأطفال.
- غالبا ما يتم تجاهل دور وإمكانيات مفتشي البلدية في مكافحة عمل الأطفال. ومع تواجدهم الواسع في جميع أنحاء البلاد وولايتهم التي تسمح لهم بتفتيش تقريبا أي وكل مكان عمل في مجال إختصاصهم، فإن وضعهم مثالي للمساهمة في القضاء على عمل الأطفال.

الممارسة الجيدة رقم 8 - حشد الأطفال لمناهضة عمل الأطفال

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

يمكن أن تكون حركة الأطفال فعالة جدا من حيث التكلفة. بدعم من مدارسهم، يصبح الأطفال محامين بدون رواتب لمكافحة عمل الأطفال. وعندما ينقلوا هذه القضية إلى الساحة العامة، يبدأ تشكيلهم كمواطنين في سن مبكرة. وغالبا ما تنشط هذه التجربة تعاطفهم ووعيهم الإجتماعي الذي يمتد حتى يصبحوا كبارا.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

بما أن الأطفال يتخرجون من المدرسة في نهاية المطاف، فإن الكبار أو أي منظمة قائمة تحتاج إلى توفير الإستمرارية والتوجيه لحركة الأطفال. وهذا الدعم الهام ليس بالضرورة أن يكون مكلفا، لاسيما عندما تنظر المدرسة إلى النشاط على أنه قيمة مضافة إلى تعليم التلاميذ. وعندما تجذب الحركة باستمرار أطفالا آخرين، تصبح العضوية مستديمة، والتكلفة التشغيلية المنخفضة، والتأثير الواسع، والتوظيف الذاتي هي شروط تجعل هذه الممارسة الجيدة ممارسة مستدامة.

الخلفية

إن الداعين لمكافحة عمل الأطفال ليس لديهم جمهور محلي من الأنصار لديه نفوذ لقولبة السياسة العامة. فالشركات الصغيرة في القطاع غير المنظم التي تستخدم عمل أطفال لن تناصر سياسات من شأنها كشف أنشطتها غير المشروعة. فأهالي معظم الأطفال العاملين يعتمدون على دخل الطفللإعاشة الأسرة. والشركات الكبرى في القطاع الرسمي قد لا تستخدام عمل أطفال، وعادة ما تنظر إلى عمل الأطفال على أنها من مسؤوليات الدولة. وفي حين قد تدافع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية عن عمل الأطفال وغالبا ما يكون لديها برامجا موجهة نحو المتسربين من المدارس، إلا أن نفوذها السياسي عادة ما يكون ضئيلا.

وهناك مجموعة يمكن أن تكون دعاة لمكافحة عمل الأطفال وهم الأطفال من نفس السن والذين هم في بيئة أكثر أمنا ويذهبون إلى المدرسة. فهم شباب، ومثاليون، وسريعو التأثرعندما يطلعون على عمل الأطفال. هؤلاء الشباب يمكن أن يصبحوا متحفزين للعمل. وفي كثير من الأحيان يمكن أن يكونوا أكثر فعالية لتغيير الرأي العام ومواقف السياسيين من منظمات المناصرة التقليدية. إن جعل الأطفال الذين يعيشون في بيئة مستقرة يطلعون وجها لوجه على محن الشباب العاملين هي وسيلة إضافية لمكافحة عمل الأطفال. ويطلع هؤلاء على الظروف الصعبة التي يواجهها الأطفال العاملين، ويقارنون ذلك مع ظروفهم المريحة. والتباين يمكن أن يكون قويا. وإدراكا منهم لقضية عمل الأطفال، يقومون بمناقشة مشاعرهم مع أهاليهم، الذي قد يبدأون بالتفكير بعمل الأطفال لأول مرة. وإذا تم تنظيم الأطفال وتوجيههم، بامكانهم عرض هذه المسألة على صانعي السياسات. والتغطية الإعلامية يمكن أن تُبْرِزَ هذه القضية أكثر، وتنبه الرأي العام، وترفع المسألة إلى مستوى أعلى على الأجندة المحلية أو الوطنية.

قادة فريق المجلس البلدي للأطفال عرض نتائج تقييم عمل الأطفال

وترعى دائرة البرامج الإجتماعية المجلس البلدي للأطفال، والذي يضم تلاميذا من 483 مدرسة ابتدائية (من الصف 7 إلى 9، ومن سن 12 – 15 سنة)، كل منهم ينتخب ممثلا واحدا. ويحدد المجلس موقفه من القضايا التي تؤثر على الطلاب بما في ذلك المخاطر بالقرب من المدارس، وسلوك المعلمين المسيئين، وعدم وجود ملاعب، ويقدم ذلك للمسؤولين للعمل عليها. وتوصلت دائرة البرامج الإجتماعية إلى أن مجلس الأطفال يمكن أن يكون حليفا فعالا لمكافحة عمل الأطفال.

الخطوات الأساسية والإنجازات

دخلت منظمة العمل الدولية وأمانة عمان الكبرى في شراكة من أجل دعم المجلس البلدي للأطفال لتضمين عمل الأطفال كأحد أولوياته. وبدأت المبادرة مع إجراء تقييم سريع لعمل الأطفال، وبعد إعداد إستبيان، قامت فرق من الأطفال بإجراء مسوحات عن عمل الأطفال في مناطق قريبة من مدارسهم. وقد اكتشفوا ظروف عمل شاقة في ورش الميكانيك والأكشاك في السوق. وفي حين يفضل العديد من الشباب العاملين أن يكونوا في المدرسة، إلا أن فقر أسرهم المدقع، أو وضع أسرهم المفككة، أو التمييز في المدرسة هو ما دفعهم إلى العمل. وضغط الأقران من زملائهم الذين يسخرون من التعليم الرسمي أضعف من رغبتهم في الدراسة. واكتشفت المسوحات كذلك إنتقال بعض الأطفال من العمل لأسرهم إلى العمل من أجل شراء المخدرات. كما سجلت المسوحات شهادات لأطفال عاملين عن سوء المعاملة والعنف الذي كانوا يتعرضون له.

وعدا عن إجراء مقابلات مع الأطفال العاملين، قام الشباب في المجلس من التقرب من أرباب العمل في الشركات. ووجدوا بأنهم عندما يخبرون أرباب العمل أنهم من البلدية، كان أرباب العمل يرفضون الإقرار بعمل الأطفال. وعندما قالوا بأن هدفهم هو إجراء دراسة، كان أرباب العمل أكثر إدلاءً بمعلومات عن عمالهم.

وتم تقديم نتائج التقييم إلى جمهور واسع بما في ذلك أعضاء المجالس البلدية والمسؤولين. كما خطط المجلس البلدي للأطفال لمبادرات توعوية استنادا إلى نتائج التقييم. وتشمل هذه جلسات توعية تتم باستخدام عروض للدمى المتحركة في المدارس الموجودة في المناطق التي تنتشر فيها حالات عمل الأطفال بمعدلات عالية. وخطتهم التالية هي الوصول إلى البرلمان الأردني والمجالس البلدية الأخرى من خلال جهود المناصرة التي يقومون بها.

الدروس المستفادة

- أثبت الأطفال أن التزامهم قوي وأنهم مناصرون ذوي تأثير كبير في مكافحة عمل الأطفال. ووجودهم ومشاركتهم هو أقل تهديدا لأرباب العمل. كما أن الأطفال العاملين أكثر انفتاحا للاستماع إلى أقرانهم، مع امكانية وصولهم أيضا إلى أسر الأطفال العاملين بحواجز ثقافية أقل نسبيا. وبالتالي يمكن أن تعزز مشاركة الأطفال من الجهود الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال بطريقة فعالة للغاية.

- عند العمل مع الأطفال، من المهم التنبه إلى أن لديهم أيضا اولوياتهم الرئيسية مثل دراستهم. ولا ينبغي أن تكون مشاركتهم في البرامج على حساب دراستهم.

- وفي حين أن أهمية التوعية في سياق مكافحة عمل الأطفال معروفة بشكل جيد، إلا أنه يجب أن يكون هناك بحثا دائما عن طرق وأساليب جديدة. ويمكن كسب الكثير من خلال الدعم والانفتاح على الأفكار الجديدة والمبتكرة الواردة من مختلف الجهات الفاعلة التي قد لا تكون منظمات متخصصة "خبيرة" أو جهات فاعلة تقليدية.

الممارسة الجيدة رقم 9 – تطوير خطة عمل للتصدي لعمل الأطفال في البتراء

لماذا تعتبر هذه ممارسة جيدة؟

تكون الإجراءات التي تحارب عمالة الأطفال أكثر فعالية حين يكون هناك جهدا جماعيا للتعامل مع المشكلة. ومن المهم إيجاد فرص وتحديد أرضية مشتركة وتوحيد الجهود مع أطراف فاعلة أخرى كلما توفرت مثل هذه الفرص. حتى حين قد تختلف ولاية مهام وتركيز الأطراف الفاعلة المختلفة.

وتمثل حملة رعاية البترا نهجا شاملا لمحاربة عمالة الأطفال في البتراء. وقد أثارت هذه ديناميكية أدت الى وضع خطة لتنفيذ وإطلاق الإطار الوطني لمحاربة عمالة الأطفال في البتراء. ومن ناحية أخرى، وإقرارا بأن الزوار يمثلون عاملا أساسيا في موضوع عمالة الأطفال، فإن الحملة تدعوهم للعب دور مهم من خلال تفادي المساهمة في هذه الظاهرة المضرة.

هل هذه الممارسة الجيدة مستدامة؟

نتيجة للديناميكية التي ترتبت على حملة رعاية البترا، والجهود الجماعية التي يبذلها أصحاب المصلحة المختلفون، هناك استراتيجية طويلة الأمد يتم وضعها في البتراء وسيتم إدراج مكافحة عمل الأطفال في ولاية مهام سلطة إقليم البترا التنموي السياحي. وإطلاق الإطار الوطني لمحاربة عمل الأطفال في البتراء، وتشكيل فريق عمل خاص من قبل اللجنة الوطنية التوجيهية لعمالة الأطفال، والجهود المتواصلة التي تبذلها الحملة في سعيها لنشر رسالتها من خلال قطاع السياحة الوطنية والدولية ستضاف الى الجهود الموحدة الإستراتيجية والطويلة الأمد التي تُبْذَل للتعامل مع المشكلة.

الخلفية

البتراء هي موطن النبطيين منذ 300 سنة ما قبل المسيح، وهي الموقع الذي يحظى بأكبر عدد من الزيارات السياحية في الأردن. وقد خلف النبطيون إرثا فريدا، على الأخص الأضرحة الأثرية المنحوتة مباشرة في المنحدرات الصخرية. وفي الستينات، حين اختارت الحكومة الأردنية حفر وإعداد الموقع لأغراض السياحة، تم نقل السكان المحليين الذين يقطنون في كهوف البتراء الى قرية جديدة قريبة. ومع ذلك، فقد أبقى المجتمع على رابط قوي ومستمر مع الموقع، مما وفر لهم مصدرا وحيدا للدخل. واستمروا في استخدام أطفالهم لبيع منتجات وتقديم خدمات الحيوانات للسياح. ووجد الأطفال أنفسهم منجرفين للعمل منذ نعومة أظفارهم. وعلى مدى السنين، أصبحت عمالة الأطفال جزءا من واقع الحياة في البتراء بدون الإقرار بأثر وخطورة هذه الظاهرة.

تمثل البتراء حالة فريدة من عمالة الأطفال، لأن هذه الظاهرة متجذرة في نمط حياة المجتمع المحلي. ونتيجة الدخل المرتفع نسبيا الذي يمكن للطفل كسبه، يصبح الطفل طرفا فاعلا رئيسيا في إقتصاد المجتمع، الأمر الذي جعل محاربة عمالة الأطفال أمرا ينطوي على تحديات خاصة في البتراء. وعلاوة على ذلك، فإن لعمالة الأطفال أثر سلبي على حماية الآثار ورعاية الحيوانات العاملة. والتواجد المنتظم للعديد من الأطفال في الموقع يهدد التراث، في حين أن الأطفال تتعرض بشكل أكبر للمعاملة الخشنة حين يُسَيِّرها الأطفال. وتنظر حملة رعاية البتراء التي تم إطلاقها رسميا في تشرين الأول 2014 في المواضيع الثلاثة الرئيسية لرعاية الحيوان، وحماية التراث وعمالة الأطفال.

القضاء على عمالة الأطفال هي واحدة من ثلاث ركائز لرعاية البتراء بحملة أكتوبر 2014

الخطوات الرئيسية والإنجازات

في 2012، وفي حين أن حملة رعاية البتراء كانت قيد الإعداد، قامت منظمة العمل الدولية واليونسيف بعقد ورشة عمل، دعت سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي (PDTRA) لحضورها كافة أصحاب المصلحة في الحملة وممثلي المجتمع المحلي، لمناقشة موضوع عمالة الأطفال. وتم في ورشة العمل هذه تشكيل مجموعة عمل للتركيز على عمالة الأطفال وتم تعيين منظمة العمل الدولية لتقود مجموعة العمل. وكانت نتيجة مجموعة العمل هذه هي وضع مسودة خطة للقضاء على عمالة الأطفال. وبعد التشاور مع الشركاء ، تم تنقيح المسودة في 2013، ثم في 2014، ثم تم تقديمها لسلطة إقليم البتراء التنموي السياحي (PDTRA) لاعتمادها. وفي الوقت ذاته، أصبحت منظمة العمل الدولية شريكا، وساهمت في حملة رعاية البتراء التي واصلت أنشطتها التوعوية.

إطلاق حملة البتراء أكتوبر 2014

تم رسميا إطلاق حملة رعاية البتراء في تشرين الأول 2014، ومنذ ذلك الوقت، بذلت جهودا متواصلة لنشر الرسالة بشأن عمالة الأطفال من خلال قطاع السياحة والمجتمع الأردني، من أجل الوصول الى زوار البتراء. وتم إنشاء موقع إلكتروني لتقديم معلومات كاملة للجمهور بما في ذلك كيفية تفادي المساهمة في عمالة الأطفال خلال زياراتهم. وجددت الحملة جهودها للفت انتباه الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني حول الموضوع، من خلال تقديم عرض الى اللجنة الوطنية التوجيهية لعمالة الأطفال في أيلول 2015. ونتيجة للقرار الذي تم إتخاذه في الإجتماع في كانون الثاني 2016، اجتمعت اللجنة التوجيهية الوطنية في البتراء وأرست أساس تعاون جديد مع المؤسسات الوطنية والدولية من خلال تشكيل فريق عمل خاص تترأسه وزارة العمل.

وبمشاركة من المتطوعين من داخل وخارج المجتمع في البتراء، تم تشكيل حزمة من الأنشطة الترفيهية والتعليمية في المجتمع المحلي. وتشمل هذه الحزمة أنشطة ترفيهية، وأنشطة توعوية بشأن رعاية الحيوان، ومهارات الحاسوب والفن، وهي تشكل خطوة أولية لبرامج التدريب المكثفة وبناء القدرات في المجتمع.

ونتيجة لهذه الجهود، فإن التعليم الذي لم يكن يعتبر أولوية من قبل أهالي الأطفال العاملين، أصبح يعتبر أولوية داخل المجتمع المحلي، حيث شعروا بأن الذهاب الى المدرسة والتعليم الجيد أساسيان لمستقبل أطفالهم. وقامت الوحدة العسكرية المحلية بتقديم الدعم لإدارة المدرسة، الأمر الذي نتج عنه حضور منتظم في المدرسة.

الدروس المستخلصة

- أثناء النهوض بالأنظمة والآليات الوطنية، من المهم التنبه للأوضاع الفريدة من نوعها التي تتطلب حلولا فريدة من نوعها واستخدام الفرص الناشئة في الوقت المناسب.

- من المعروف أن عمل الطفل مرتبط بقضايا إقتصادية إجتماعية أخرى كالفقر، والأمية والتهميش. الا أنه في بعض الأوضاع، كما هو الحال في البتراء، يمكن أن يكون هناك روابطا مع عومل أخرى محددة للغاية وغير تقليدية، كالخلفية التاريخية وطريقة حياة المجتمع وبصورة متناقضة، الدخل المثمر الذي يوفره الأطفال للأسرة. ولو لم يكن هناك تركيز خاص ونهج خاص للتعامل مع هذا الموضوع، فإن عمالة الأطفال في البتراء كانت لتبقى دون معالجة لفترة طويلة.

- تركز معظم حملات التوعية على الأطفال وأهاليهم. الا أن البتراء تعكس أهمية توعية الجمهور التوعية لاسيما حين يكون الأطفال في تواصل مباشر مع العملاء. وقد لايدرك معظم الأطفال أن الشراء من الأطفال يساهم الى حد كبير في إدامة هذه الظاهرة الضارة، وعلى العكس من ذلك، يعتبرون أن هذه فرصة جيدة حيث أن الأطفال يمكنهم مساعدة أسرهم. وطالما أن الزبائن مستعدين للشراء من أطفال، فإنه لن يتم القضاء على عمالة الأطفال.

- وتتطلب هذه المناسبات شراكات غير تقليدية كذلك بين الأطراف الفاعلة التي قد يكون لديها ولايات مختلفة للغاية. ويمكن أن تكون مثل هذه الشراكات فعالة للغاية في تطوير حلول مركزة للتصدي لقضايا فريدة من نوعها.

- ويبرز مثال البتراء والتحديات التي تتم مواجهتها عند التعامل مع عمالة الأطفال الصعوبات الخاصة بمعالجة هذه الظاهرة في المجتمعات التي تعتمد على السياحة. وينبغي إيلاء عناية عاجلة للمناطق السياحية حيث تبرز عمالة الأطفال كظاهرة جديدة، وذلك من أجل القضاء عليها والحيلولة دون ترسخها.

ILO Regional Office for the Arab States

Aresco Center, Justinien Street, Kantari
P.O.Box 11-4088 Riad El Solh 1107-2150
Beirut – Lebanon
Tel: +961-1-752400 - Fax: +961-1-752405
beirut@ilo.org - www.ilo.org/arabstates
Follow ILO in Arab States on Twitter: @iloarabstates

Fundamental Principles and Rights at Work [FUNDAMENTALS]

International Labour Organization
4 route des Morillons
CH-1211 Geneva 22 – Switzerland
Tel.: +41 [0) 22 799 6111 - Fax: +41 [OJ 22 798 8695
fundamentals@ilo.org - www.ilo.org/childlabour
Follow ILO news on child labour on Twitter: @ILO_Childlabour

ISBN 978-92-2-631113-8